https://jsrhs.rcc.edu.ly/
ISSN:3078-4611
Vol.3 No.1(2026), 32-48
Article history:
Received:14/12/2025
Accepted:21/01/2026
Published:28/01/2026

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

JSRHS

الأثر المكاني والسياحي لشبكة الطرق على السياحة الشاطئية ببلدية مصراتة

(مشروع طريق البحر "الكورنيش" نموذجاً)

مصباح محمد مصطفى عاشور [1] عائشة صالح أحمد النائلي [2]

[1]أستاذ مساعد بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا – مصراتة – قسم الجغرافيا

https://orcid.org/0009-0009-5428-4671

[2]طالبة بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا – مصراتة – قسم الجغرافيا

https://orcid.org/0009-0007-3788-3280

Shoshoalnaeli@gmail.com[2] mosbahashoor1964@gmail.com [1]

https://doi.org/10.36602/jsrhs.2026.1.3

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوظيفة السياحية لشبكة الطرق ودورها في دعم وتنمية السياحة الشاطئية بمنطقة الدراسة، وأثرها الفاعل في تنوع مصادر الدخل المحلي، خاصة وأن المنطقة مؤهلة بإمكانياتها وشواطئ المميزة التي تساعد في تنوع المنتج السياحي، كما تناولت الدراسة التعريف بالسياحة الشاطئية وأهم مقوماتها والتحديات التي تواجهها والمقترحات المساهمة في تطويرها، وقد أوضحت الدراسة العلاقة الوثيقة ما بين تطور السياحة والنقل السياحي، وجاء ذلك من خلال نموذج طريق البحر سواء الحالي أو المشروع الساعي لتنفيذه، وما ينتج عنه من تطور في فعاليات النشاط السياحي متمثلة في رواج السياحة الشاطئية واتساع رقعتها على عموم شاطئ منطقة الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي والاستعانة بالوسائل الميدانية كالاستبيان والمقابلة الشخصية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها غياب الدور الحكومي في دعم وتفعيل قانون الاستثمار السياحي، وقلة المخصصات المالية للقطاع السياحي ضمن برامج التنمية على مستوى الدولة.

الكلمات المفتاحية: السياحة الشاطئية، التنمية السياحية، النقل السياحي، المقومات الجغرافية.

Abstract: This study aims to analyze the tourism function of the road network and its role in supporting and developing coastal tourism in the study area, and its effective impact on diversifying local income sources, especially since the region is qualified with its potential and distinctive beaches that help diversify the tourism product. The study also addressed defining coastal tourism, its most important components, the challenges it faces, and proposals to contribute to its development. The study clarified the close relationship between the development of tourism and tourist transport, and this came through the example of the coastal road, whether the current one or the project that is seeking to implement it, and the resulting development in tourism activities represented in the popularity of coastal tourism and its expansion across the entire coast of the study area. The study adopted the descriptive and analytical methods and used field tools such as questionnaires and personal interviews. The study reached several results, most notably the absence of a governmental role in supporting and activating the tourism investment law, and the scarcity of financial allocations for the tourism sector within development programs at the state level.

Keywords: Beach tourism, tourism development, tourist transport, geographical features.

1. المقدمة:

تعمل جميع دول العالم على تحسين الطرق الرئيسية والفرعية لتعزيز البنية التحتية لها، وتقوية مقومات القطاع السياحي لتحقيق مزيد من النمو المستدام، فقطاع الطرق يعطي انطباعا جيدا للسياح في حال قيامهم بزيارات ميدانية إلى مختلف المناطق، وفي هذا السياق أبدت دولة ليبيا في الآونة الأخيرة اهتماما ملحوظاً لقطاع الطرق، الأمر الذي أدى إلى تحسين بعض القدرة التنافسية لها على مستوى السياحة والأعمال التجارية والصناعية، ورغم هذا التطور إلا أن قطاع الطرق والسياحة بحاجة إلى مزيد من الاستثمارات لضخ الأموال في الكثير من الأماكن السياحية الجذابة التي تتميز بها، فالطرق الجيدة تعمل على توصيل السلع والبضائع والأشخاص بسرعة كبيرة بجانب تحفيزها للقطاع السياحي، وكلما زادت الشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في تنفيذ مشاريع مشتركة في القطاعين، فإنه يساعد على تعزيز التنويع الاقتصادي وتحسين البنية التحتية للدول، بجانب توفير مزيد من الأعمال للباحثين عن العمل، كما يساعد ذلك على نمو حركة المرور على الطرق بشكل مطرد، وزيادة القدرة الاستيعابية للمركبات من مختلف الأنواع، وتقليل حوادث السير (غرابي وآخرون، 2022).

ومن هذا المنطلق تعمل الدول على تطوير وتوسيع الطرق لمسارات عديدة تصل أحيانا إلى ثمانية أو عشرة مسارات، الأمر الذي يتطلب توفير الاستثمارات الكبيرة لهذا القطاع الهام، خاصة تلك التي تتجه إلى مناطق الجذب السياحي لتحقيق مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، فيما الآمال معقودة بأن يلعب القطاع السياحي في وجود الطرق الممتازة دوراً كبيراً خلال المرحلة المقبلة.

تعد شبكات النقل الشريان الحيوي للمدن الحديثة، والمحرك الأساسي لعمليات التنمية الاقتصادية والسياحية، وفي ذات السياق، لم تعد "جغرافية النقل" تُعنى بمجرد رصد وتوصيف الشبكات وتوزيعها، بل أصبحت حقلاً تحليلياً دقيقاً يبحث في كون الطرق "عوامل فاعلة" تعيد تشكيل الهيكل المكاني للمناطق التي تمر بها، وتحدد أنماط استعمالات الأراضي، وتؤثر بشكل مباشر على جاذبية وفاعلية المواقع وقيمتها السوقية والسياحية (غرابي وآخرون، 2022).

وتتجسد العلاقة الكامنة بين النقل وفروع التنمية الاقتصادية – والتي من بينها التنمية السياحية – تعقيداً وأهمية خاصة في المدن الساحلية، فالواجهة البحرية لا تمثل حداً طبيعياً لنمو المدينة فحسب، بل هي أيضاً المورد الاقتصادي والسياحي والترفيهي الأثمن الذي تمتلكه، وإن أي تدخل في هذا الحيز الحساس، كمشروع "طريق بحري"، يمثل حدثاً تخطيطياً محورياً قادراً على إطلاق إمكانات تنموية هائلة.

كما تُعد شبكة الطرق أحد العناصر الهامة في التنمية السياحية، إذ يعتمد عليها في إمكانية الوصول للمواقع الشاطئية، بالإضافة إلى أن شبكة الطرق تلعب دوراً تحفيزياً ومحورياً في تطوير وتنشيط العمل السياحي، كما تسهم في خلق فرص عمل وتحقيق تنمية مستدامة، وهي أيضا – أي الطرق – تمثل العصب الحيوي للتنمية الاقتصادية عامة والتنمية السياحية خاصة، علاوة عن مساهمتها في ربط المواقع السياحية ببعضها وتسهل وصول الزائرين والسواح (الغيطة، 2025)، وبالرغم من توفر الإمكانيات والمقومات السياحية الشاطئية تحديداً إلا أن المنطقة تشتكي من رداءة شبكة الطرق، وهذا يؤثر سلباً في تفعيل وتنشيط الفعاليات السياحية المرغوبة بالمنطقة.

تأسيساً على ما سبق، تأتي مدينة مصراتة، بوصفها قطباً اقتصادياً وسياحياً رائداً في ليبيا، ونقطة جذب سكاني متنامية. تشهد المدينة ضغطاً متزايداً على شبكة طرقها الداخلية، وفي الوقت ذاته، تمتلك واجهة بحرية طويلة ذات إمكانات هائلة غير مستغلة بالشكل الأمثل،

ومن هنا، يبرز مشروع "طريق البحر المقترح" كأحد أهم المشاريع الإستراتيجية للمدينة، حيث يُنتظر منه أن يعمل كمحور تنمية جديد، وأن يهيأ الواجهة البحرية للتطوير والنشاط السياحي والعمراني، بالإضافة إلى دوره الوظيفي في خلخلة الاختناقات المرورية وتسهيل "سهولة الوصول" إلى أجزاء هامة من المدينة.

ومن هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى تقييم الأثر المكاني والسياحي لمشروع طريق البحر في بلدية مصراتة، باعتباره مشروعًا ذا تأثير مباشر على بنية المدينة وتوجهات نموها الحضري، بالإضافة إلى دراسة وتوضيح الدور السياحي الذي يمكن أن ينتجه هذا المشروع من خلال تقديم رؤية علمية ومنهجية شاملة تساعد متخذي القرار والمخططين في بلدية مصراتة على تحقيق التكامل بين مشروعات الطرق والمخططات الحضرية، بما يعزز من كفاءة النظام العمراني ويضمن تنمية سياحية مستدامة ومتوازنة.

2. الدراسات السابقة:

– **دراسة عاشور** (2016) واضحت الدراسة المقومات الطبيعية والبشرية التي تمتاز بها المنطقة، كما تعرض لدراسة وتقييم الخدمات الأساسية وتسهيلات الضيافة وإمكانياتها المتاحة وسبل تطويرها وتنميتها، مروراً بتوضيح أهم الأنماط السياحية المتاحة بالمنطقة، كما استندت الدراسة عند تناولها الحركة السياحية في المنطقة على العمل الميداني، ومن خلال الاستبيانات المطروحة أمام عينة الدراسة تم التعرف عن خصائص الحركة السياحية وأهم متطلباتها والصعوبات التي تواجهها، حيث اقترحت الدراسة عدة أنماط سياحية يمكن استغلالها والاستفادة منها في تكثيف النشاط السياحي بعموم المنطقة، ولأجل تأكيد أحد أهداف الدراسة والسعي نحو تحقيقه، فقد عرجت على الإلمام بإستراتيجية خطة التنمية السياحية المقترحة في ليبيا وتوصيفها والتعرف على المناطق المستهدفة للتنمية سياحياً، وصولاً إلى الرؤية المستقبلية المبنية على واقع السياحة الحالي ومتطلباتها المستقبلية، وقد اختتمت الدراسة بنتائج وتوصيات تهدف لمساعدة السلطات الحكومية والمحلية، والتي تبذل مجهوداً كبيراً لتعزيز تطوير السياحة ودعمها، ولتكمل مساعي القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

– **دراسة جوهر ويوسف** (2025) تناول الباحثان في دراستهم هذه إلى إبراز دور المقومات السياحية وأهميتها في استقطاب السياح بولاية مستغانم، حيث قاما بتعريف الخدمات السياحية وكيفية تسويقها بشكل فعال، بالإضافة إلى ذلك، سعى الباحثان إلى تسليط الضوء على مفهوم التنمية السياحية المستدامة وأهميتها في تفعيل وتنشيط القطاع السياحي.

– **دراسة ناجم** (2025) تناولت الدراسة إبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة الصحراوية في منطقة فزان، وتحليل واقعها الحالي، وتحديد أبرز الفرص والتحديات، مع اقتراح رؤية تنموية مستقبلية، وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج بحثية كالمنهج الوصفي في وصف الواقع السياحي، والتاريخي لتتبع المراحل الزمنية للمعالم السياحية، والتحليلي لمعالجة البيانات والإحصاءات السياحية، كما أظهرت الدراسة ضعف التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية وغياب الترويج الإعلامي، إلى جانب أن الدراسة خلصت إلى أن منطقة فزان تمتلك مقومات وموارد سياحية يمكن استغلالها في التنمية السياحية بالمنطقة، لكن استثمارها يتطلب تخطيطاً استراتيجياً يوازن بين البنية التحتية والترويج السياحي، وأكدت نتائج الدراسة أن تنمية القطاع السياحي يساهم في إتاحة فرص عمل، ويجعله مصدراً مهماً وداعماً للاقتصاد المحلي والوطني.

3. مشكلة البحث:

لقد أضحت السياحة فناً وعلماً وصناعة تعتمد هي الأخرى على مدى التطور الحاصل في القطاعات الاقتصادية الأخرى كإنشاء الطرق وتجهيزها، حيث أصبحت خدمات قطاع النقل والمواصلات السياحي هي التي تحدد مدى قدرة صناعة السياحة على تحقيق أهدافها

المادية، فالتطور الحاصل ضمن خدمات قطاع النقل السياحي سينعكس إيجاباً على الإيرادات المالية السياحية الضرورية لدفع وتحريك العجلة التنموية، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المناطق، وبناءاً على ما ذُكر يمكن طرح التساؤلات التالية:

– ما هي المقومات الجغرافية التي تتمتع بها المنطقة وتعتمد عليها في تنمية وتطوير السياحة الشاطئية؟

– ما هو الأثر المكاني والسياحي لمشروع طريق البحر، وما مدى مساهمته في نمو صناعة السياحة الشاطئية وتطورها بمنطقة الدراسة؟

4. أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

– تحديد أبرز المعطيات والمقومات السياحية التي تزخر بها المنطقة، ومدى مساهمتها في التطوير السياحي وإحداث تنمية سياحية شاطئية متوازنة، وتبيان إمكانياتها في استقطاب الزوار والسياح.

– يسعى هذه البحث إلى تقييم الأثر المكاني والسياحي لمشروع طريق البحر المقترح بمنطقة الدراسة، وما يمكن أن يحدثه من تغيرات وتطورات في العمل السياحي وخلق بيئة سياحية متجددة تشمل كافة محيط المنطقة.

5 . فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم اختبار الفرضيات الآتية:

–تتمتع منطقة البحث بالعديد من المقومات الجغرافية يمكن استغلالها والاعتماد عليها في تنمية صناعة السياحة الشاطئية وتفعيل النشاط السياحي.

– هناك تأثيرات مكانية وسياحية متوقعة من مشروع طريق البحر، ستساهم في تطوير ونمو السياحة الشاطئية بمنطقة الدراسة.

6. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه توضح دور المقومات السياحية بالمنطقة في الجذب السياحي وتنمية السياحة الشاطئية إذا ما تم استغلالها بالطريقة المثلى لكي تشكل رافد من روافد العمل السياحي، كما يوضح البحث أهمية وتأثير الطريق المقترح على تنشيط الفعاليات السياحية، خاصة السياحة الشاطئية، كما ستوفر دليل مكاني واضح لصناع القرار يمكن الاسترشاد بها خلال مراحل تنفيذ المشروع.

7. منهجية البحث وأدواته:

اعتمد البحث على جملة من المناهج العلمية التي وظفت لتحقيق أهداف البحث وتحليل فرضياته المطروحة، مدعوماً بالتحليل المكاني باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (G.I.S)، حيث استخدم المنهج الوصفي في وصف أهم المقومات السياحية التي تتمتع بها منطقة الدراسة وتأثيرها في الجذب السياحي، إلى جانب وصف موقع طريق البحر الحالي وامتداده وطوله وما يعتريه من رداءة التنفيذ وقدمه وضيق الاتساع، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي استخدم في تحليل العلاقة المكانية ومعالجة البيانات الكمية الخاصة بطريق البحر الحالي والمقترح تنفيذه والمقومات السياحية، كما تم استخدام المنهج المقارن الذي وّظف لمقارنة الوضع الحالي بالوضع المتوقع بعد تنفيذ مشروع الطريق البحر، علاوة على استخدامه لتحديد التأثيرات المكانية والسياحية للطريق المقترح والتغيرات المتوقعة بعد إنشاء الطريق.

اعتمد البحث على مجموعة من الأدوات والوسائل التي ساعدت في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وطرق عرضها، وقد تم اختيار هذه الأدوات بما يتناسب مع موضوع الدراسة وبما ينسجم مع المنهجية البحثية المعتمدة، والتي سيتم سردها تباعاً:

– **المصادر المكتبية:** استندت الدراسة على المراجع والمصادر المكتبية والمواقع المتاحة عبر الإنترنت ذات الصلة بمشروعات الطرق وتقييم الأثر المكاني والسياحي، وكذلك بأدوات وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية، بالإضافة إلى الصور الجوية والمرئيات الفضائية المتاحة لاستخراج وتحضير البيانات المكانية المرتبطة بموضوع الدراسة.

– **الطرق الميدانية:** شملت الزيارات الميدانية لموقع الطريق المقترح لتوثيق الوضع القائم، صور فوتوغرافية ميدانية لتوثيق الظواهر المكانية والسياحية، إجراء مقابلات شخصية مع بعض المختصين في الهيئة الوطنية للتخطيط العمراني (مصراتة) لغرض الحصول على رؤية ميدانية حول مشروع طريق البحر المقترح.

– كما تم إجراء **استبياناً إلكترونياً** تم توزيعه عشوائياً لعدد (50) من المختصين والمهتمين بالجانب السياحي ومن بينهم طلبة الماجستير بقسم التسويق السياحي بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع مصراتة، وذلك لغرض التعرف على أرائهم ووجهت نظرهم ورؤيتهم العلمية والاستفادة من خبراتهم في مجال العمل السياحي، هذا وقد تمت الردود كاملة مستوفاة بملاحظاتهم والعديد من المقترحات والتوصيات.

– أما عن طرق عرض البيانات فقد تم إنتاج خرائط توضح الموقع الجغرافي لمسار طريق البحر المقترح.

8. حدود منطقة الدراسة:

الموقع الجغرافي والفلكي: يشمل المدينة من خلال مخططها وتقسيماتها الحضرية في جزئها الشمالي، وتقتصر منطقة الدراسة على الحدود الإدارية لمشروع طريق البحر المقترح في بلدية مصراتة الذي يبلغ طوله 36 كم يبدأ من الفرع البلدي قصر أحمد شرقاً وحتى الفرع البلدي الدافنية (زريق) غرباً على طول الواجهة البحرية (الهيئة الوطنية للتخطيط العمراني– فرع مصراتة)، وقد حُدّدت المنطقة عند خطي طول (36 55 14 – 21 15 15 شرقاً)، ودائرتي عرض (30 22 32 – 55 26 32 شمالاً)، كما هو موضح بالخريطة رقم (1).

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لطريق البحر بمنطقة الدراسة.

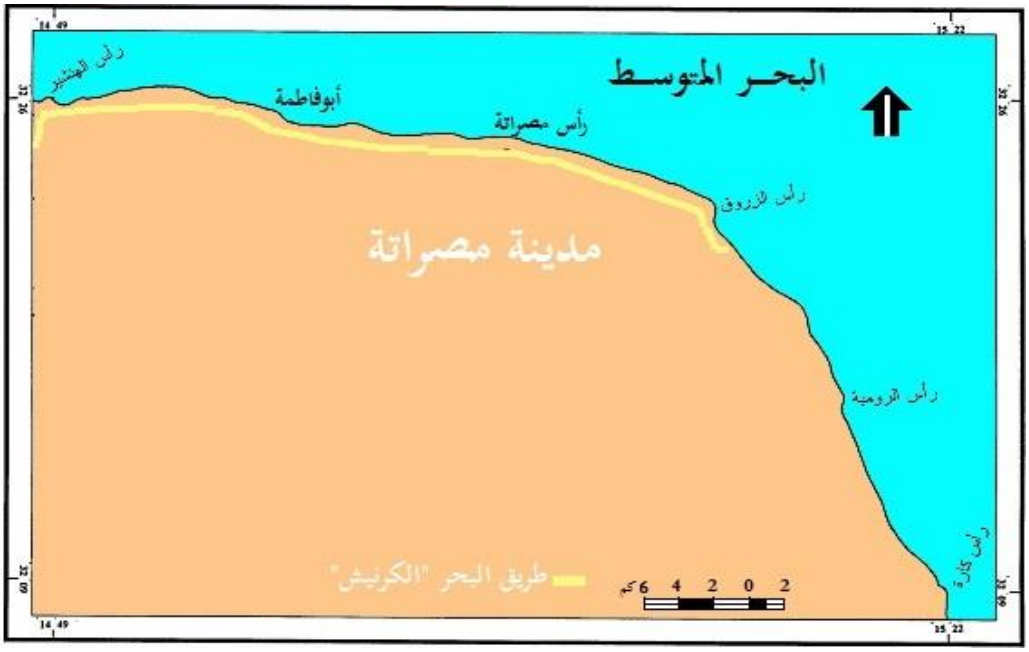

المصدر: عمل الباحث استناداً إلى بيانات طريق البحر المقترح بالهيئة الوطنية لتخطيط العمراني– فرع مصراتة باستخدام برنامج ARCPRO 3.0.

9. الوظيفة السياحية للطرق:

قطاع النقل وما يتضمنه من وسائل مواصلات وشبكات طرق يُعد من الخدمات المهمة في تنشيط الاقتصاد خريطة رقم (2)، وهو من القطاعات الحيوية التي تربط كافة القطاعات الأخرى، ويشكل عنصراً حيوياً في برامج التخطيط الاقتصادي، كما أنه حلقة ربط بين باقي القطاعات ومن بينها الخدمات خاصة القطاع السياحي، وقطاع السياحة من بين القطاعات الاقتصادية التي تتأثر بشكل كبير بمدى توفر وتطور شبكات الطرق ووسائل النقل مما يشجع السياح ويحفزهم على مشاهدة وزيارة المعالم السياحية، ولا يمكن للمعالم السياحية أن تكون أكثر جذباً للسياح طالما لا تتوفر لها إمكانية الوصول بغض النظر عما تقدمه من مغريات وتسهيلات وخدمات، وما يهم الزائر هو الوقت الذي يحتاجه للوصول إلى الوجهة السياحية التي يرغب التوجه إليها، ويرى بعض خبراء السياحة إلى أن إمكانية الوصول للمعلم السياحي تلعب دوراً مهماً لا يكاد يختلف عن الخصائص الجمالية للموقع نفسه، وتتمثل العلاقة بين خدمات النقل والسياحة في المصالح الآتية من خدمات النقل والتي لها وجهان: أولهما هو قيمة المنافع التي تتوفر بزمن التنقل التي يحصل عليها مستخدمي النقل، والأخر هي المنافع غير المباشرة وتشمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخدمات النقل على باقي الأنشطة (ربوح وآخرون، 2017).

تسهيلات النقل في معظم الدول ساهمت في إيجاد وإنشاء العديد من المدن والقرى والمنتجعات، إذ ساعدت الزوار الذين يرغبون في قضاء إجازاتهم في الاصطياف والترفيه والاستجمام والساعين للراحة بأن يأتوا إلى هذه المواقع، التي تقدم لهم هذه الخدمات، ولم تعد شبكة الطرق في وقتنا الحالي وسيلة للوصول إلى مكان ما، بل أصبحت هدفاً في حد ذاته، ومع التطور الحاصل في وسائل النقل شهدت الفعاليات السياحية نموا مطرداً وازدهاراً ملحوظاً لم يكن ليتحقق لولا التطور الواضح في وسائل النقل وشبكات الطرق، ويُعد النقل بجميع أنواعه من أهم الدعائم في تقدم السياحة ونموها.

تزدهر السياحة بتوفير شبكة طرق وتوفر الفنادق والمنتجعات والخدمات السياحية الأخرى حيث تتشابك بين شرايين المواصلات، فيجد الزائر كل احتياجاته مع سهولة الوصول وسرعة التنقل بسلاسة، ويمكننا القول بأن صناعة السياحة كانت ولا تزال في تطور مستمر يسير بمحاذاة التطور الحاصل في صناعة النقل والمواصلات، فلا صناعة السياحة ولا صناعة النقل تهدفان في نشاطهما إلى الإنتاج أو صناعة سلع، وإنما تهدفان إلى تقديم خدمات للسواح والمسافرين، ومن يتتبع تاريخ صناعة السياحة وصناعة النقل يتضح له جلياً الترابط الوثيق بينهما (تولميت، 2018).

خريطة رقم (2) شبكة الطرق بمنطقة الدراسة.

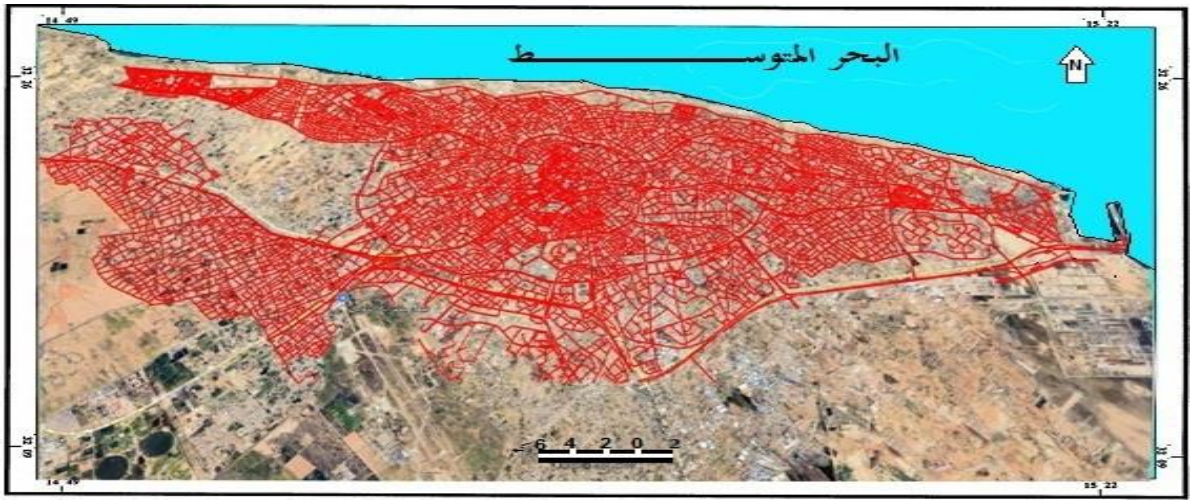

المصدر: عمل الباحث استناداً إلى بيانات طريق البحر المقترح بالهيئة الوطنية لتخطيط العمراني – فرع مصراتة باستخدام برنامج ARCPRO 3.0.

10. السياحة الشاطئية:

يعتبر هذا النمط من الأنماط السياحية القديمة التي عرفها الإنسان، وتشير بعض الدراسات إلى أن السياحة الترفيهية أو الشاطئية تسير بمعدل أسرع من الأنواع الأخرى في كثير من دول العالم السياحية، وتعتبر بعض دول البحر المتوسط من أكثر المناطق اجتذاباً لمثل هذه النوعية من السياحة لما تتمتع به من مقومات كثيرة للترويح والاصطياف، وتشير بعض الدراسات إلى السياحة الشاطئية قد وصلت نسبتها إلى حوالي 80% من مجموع السياحة الدولية (مسعود، 2006).

يقصد بالسياحة الترفيهية أو ما تعرف بسياحة الاستجمام هي السياحة التي يلتمس السائح منها الراحة، سواء عن طريق المكان الذي يوفر له هذه الراحة أو الظروف التي تحقق لجسمه الراحة والابتعاد عن جميع الأنشطة التي اعتاد السائح ممارستها في حياته اليومية(عاشور، 2020)، كما أنها سياحة للمتعة وقضاء الأجازات، وتعني كذلك الاستمتاع والترويح عن النفس وكسر ملل الحياة اليومية، أي محاولة لاستعادة النشاط والاستجمام من عناء العمل عن طريق التوجه إلى الأماكن الترفيهية، كالقرى السياحية والمنتجعات والمصائف لغرض الاستمتاع بشاطئ البحر، والتمتع بالخدمات المصاحبة لها، وتعني كذلك – أي السياحة الشاطئية– بأنها تغيير مكان الإقامة لفترة يوم واحد على الأقل لأجل الاستمتاع والترويح عن النفس، ويمكن أن يتخللها الاستمتاع بممارسة الهوايات المختلفة كصيد الأسماك والغوص تحت الماء ففي هذا النوع من السياحة يأتي السياح إلى مناطق اشتهرت باعتدال طقسها وجمال مناظرها وهدوء ربوعها، وبالتالي فهي تعتمد أساساً على المقومات الطبيعية للجذب السياحي كالشواطئ الرملية، والمناظر الطبيعية ذات الخصائص النادرة، والكهوف والنباتات الطبيعية (الشمري، 2018).

1.10 مقومات السياحة الشاطئية بالمنطقة:

تتأثر صناعة السياحة بملامح البيئة الطبيعية المحيطة، شأنها في ذلك شأن كل الأنشطة البشرية، فالبيئة الطبيعية تسهم في تحديد أنماط السياحة ومحاور حركة تدفق السياح، بل وفي تحديد مدة الإقامة وفي أي فترة من السنة تتم، مما يعني أنها تحدد مدى إمكانية مزاولة النشاط السياحي اعتماداً على مستوى توافر ملامح معينة ذات جذب سياحي، وفي ذات السياق فهي تهيئ ملامح يبحث عنها السياح ويحتاجون إليها لذلك يقطعون مسافات متباينة من أجل الوصول إلى مواقعها، كما تقدم – أي البيئة – عوامل يمكن ملاحظة بعضها بصورة مباشرة وتتبع بعضها الأخر في كل مراحل عمليات السياحة، مما يؤكد العلاقة الوثيقة بين خصائص البيئة الطبيعية وصناعة السياحة إذ تعتمد الأخيرة على قيم مشتقة من الأولى (عاشور، 2016).

يسعى الإنسان دائماً إلى تطويع بيئته الطبيعية لما يخدم مصالحه، ويحقق أهدافه وطموحاته التي لا تقف عند حد من الحدود، وبالضرورة كان لزاماً عليه الإلمام بعناصر بيئته وفهم كل ما تشمله من مظاهر، والتأكد من مدى ملاءمة كل ذلك لممارسة العمل السياحي والتخطيط له، ومن ثم وضعت العوامل الطبيعية المتمثلة في الموقع، والظروف المُناخية، ومظاهر السطح، والموارد المائية...وغيرها، كأسس للتخطيط السياحي، ولبيان مدى تأثيرها على صناعة السياحة (عاشور، 2016).

يعتبر القطاع التجاري في بلدية مصراتة واحد من أهم الركائز التي يستند إليها الاقتصاد المحلي، والذي لا يفي بمتطلبات البلدية وخاصة في مجال فرص العمل، لذا يجب الاهتمام بتنمية وتطوير العمل السياحي وبالأخص السياحة الشاطئية.

تتربع بلدية مصراتة في الجزء الشمالي الغربي من وسط البلاد، على مسافة 210 كلم شرق طرابلس العاصمة، تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً، يحدها من الشمال والشرق البحر المتوسط على مسافة 140 كلم من حدود بلدية سرت شرقاً إلى الحد الإداري لبلدية زليتن غرباً، ومن الغرب بلدية زليتن وبني وليد ومن الجنوب بلدية بني وليد ومن الجنوب الشرقي بلدية سرت.

تتميز بلدية مصراتة بساحل طويل يتخلله سلسلة من الكثبان الرملية المتحركة والثابتة، تضم البلدية 12 فرع بلدي وهي: شهداء الرميلة – طمينة – الزروق – الدافنية – قصر أحمد – شهداء رأس الطوبة – زاوية المحجوب – ذات الرمال – أبوقرين – الغيران – الوشكه – مصراتة المركز، تسعة فروع لها واجهة بحرية مما يجعلها بلدية بحرية بامتياز (حدود بلدية مصراتة،2015)، يتميز مُناخ المنطقة بمناخ متوسطي شبه رطب، بارد شتاءاً وحار صيفاً، إذ تتراوح درجة الحرارة ما بين 10 – 22 شتاءاً و33 صيفاً.

وقد تم الاعتماد على السياحة الشاطئية أساساً للتنمية السياحية في بلدية مصراتة، وذلك لعدة أسباب نسرد منها:

– الموقع الجغرافي لبلدية مصراتة، حيث تعتبر منطقة ليست ببعيدة عن العاصمة طرابلس، وتحوي مطار دولي مما يجعلها وجهت للسياح القادمين من خارج البلدية والبلاد أيضا، إضافة إلى طول شريطها الساحلي، وتنوع الشواطئ وكثافة الكثبان الرملية المتحركة والمتحجرة المطلة على هذه الشواطئ.

– تزايد الطلب الداخلي على السياحة الشاطئية، باعتبار أن أغلبية السكان يتمركزون في الشمال.

– الموسم الصيفي نتيجة العطلة المدرسية يزداد الطلب على السياحة الشاطئية، وبالأخص سكان المناطق الداخلية يتوافدون على الشواطئ البحرية نظرا لافتقارهم لها ورغبتهم في قضاء العطلات بالمنتجعات والقرى السياحية الشاطئية.

تمتاز شواطئ منطقة مصراتة بالتنوع بين الشواطئ الصخرية والرملية والسبخات خريطة رقم (3):

– **الكثبان الرملية:** تميزت المنطقة بوجود سلاسل من الكثبان الرملية المتحركة أحاطت بها من عدة اتجاهات، وهي عبارة عن تجمعات من الرمال على هيئة أكوام، يتخذ أغلبها الشكل الطولي تختلف في ارتفاعها بضعة أقدام إلى عشرات الأمتار، وتمتد بمحاذاة خط الشاطئ بطول يزيد على (20 كيلومتر)، وبارتفاع يصل إلى (30 متراً) فوق مستوى سطح البحر، وتستمر في الامتداد جنوباً حتى طمينة والكراريم لأكثر من 25 كيلومتر، ويصل ارتفاع بعضها إلى حوالي 50 متراً فوق مستوى سطح البحر، مشكّلة أحزمة يتراوح عرضها ما بين 300 – 800 متر، كما تشكل هذه التجمعات الرملية سلسلة من الكثبان المترامية الأطراف تحيط بالمدينة من الجهة الشمالية والشمالية الغربية وحتى أطرافها الغربية، مما أعطت المنطقة مقوماً سياحياً تمثل في التنوع الطبوغرافي النادر، وكذا الحال بالتنوع في الحياة النباتية والحيوانية (عاشور، 2016).

– **الكثبان الرملية المتحجرة (الكالكارنيت):** تمثل الكثبان الرملية المتحجرة أكثر المعالم شيوعاً على سواحل المنطقة، وهي عبارة عن رواسب جيرية تماسكت بفعل عمليات التجوية الكيميائية، وتُعد من أهم مظاهر السطح بمنطقة مصراتة وتظهر على ارتفاعات متباينة ما بين 20– 60 م، حيث تمتد بموازاة خط الساحل على شكل سلاسل متواصلة إلى عدة كيلومترات في العديد من المواضع، وتمثل قمم الكثبان المتحجرة مناطق مستوية تنحدر انحداراً هيناً نحو البحر، تتخللها أحياناً أودية قصيرة المسافة وضيقة الاتساع، بينما تمثل جوانبها المواجهة للبحر جروف بحرية شبه حائطية شديدة الانحدار، وبفعل الأمواج والتركيب الصخري لها تنتشر ببعضها الكهوف البحرية.

– **السبخات:** تُعد السبخات من مظاهر السطح الواضحة بمنطقة الدراسة، وتقع في الجزء الشرقي وتمتد من الشمال إلى الجنوب، ويفصل بينها وبين البحر في كثير من المواضع الكثبان الرملية، والكثبان المتحجرة، وتعرف هذه السبخات بأسماء محلية متنوعة، حيث تعتبر سبخة تاورغاء من أكبر السبخات الساحلية في ليبيا (عاشور، 2016)، وتمتلئ هذه السبخات بالمياه في فصل الشتاء بسبب سقوط الأمطار، أو نتيجة لمصب بعض الأودية فيها، أما في فترة الصيف فتتعرض السبخات للجفاف بسبب التبخر، وقد شكلت بتنوعها واتساعها موطناً لتوافد أعداد هائلة من الطيور المهاجرة، وهي تشكل أساساً هاماً لنمط السياحة القائم على مشاهدة الحيوانات البرية (الزوكه، 2012).

خريطة رقم (3) مظاهر السطح لساحل بلدية مصراتة.

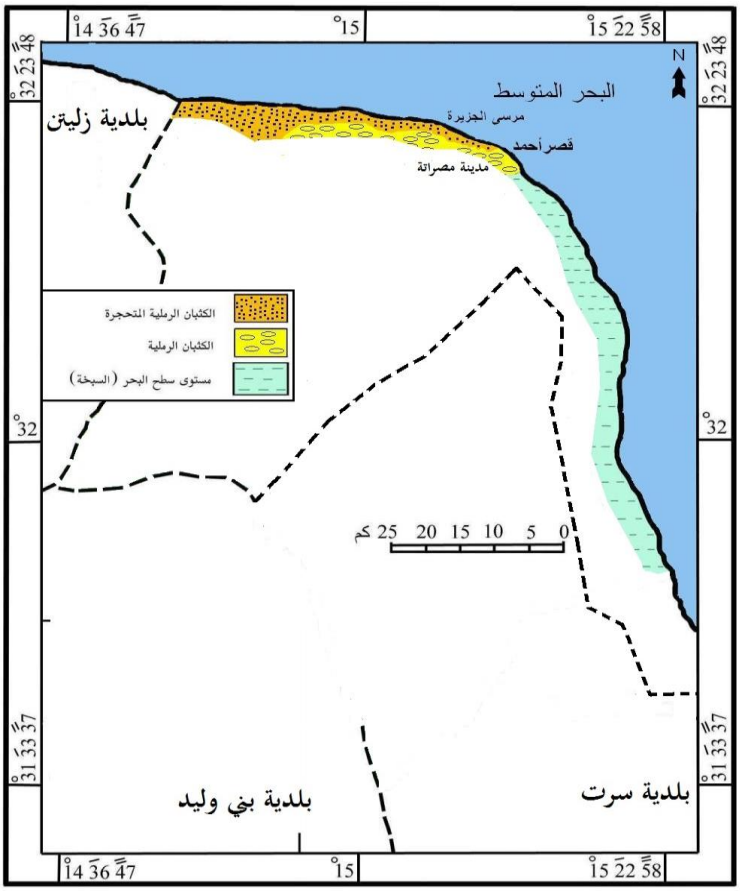

المصدر: عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Map 10.5، اعتمادا، كتيب الحدود الإدارية مصراتة وفروعها والمحلات التابعة لها، 2015،ص3.

بالنسبة للأهمية السياحية للشواطئ فهي تتيح للزائر فرصة المشاهدة والتعرف على نماذج متنوعة للكائنات الحية في بيئاتها ومواطنها الأصلية، ومراقبة الطرق المختلفة لتكيف الكائنات الساحلية المقاومة للجفاف، وحرارة الشمس، كما تمكن السائح من ملاحظة توزيع الكائنات البحرية مع تدرج الظروف البيئية، مثل: الأمواج والحرارة والرطوبة، وتمثل الشواطئ الصخرية والرملية أوضح مثال على تنوع الكائنات، أي توزيعها في مناطق مختلفة محددة على طول الشاطئ.

2.10 أهم الصعوبات التي تواجه السياحة الشاطئية:

إن السياحة الشاطئية في بلدية مصراتة إذا ما جرى تطويرها بالشكل المطلوب يمكن لها أن تصبح من أبرز عناصر الجذب السياحي، ولكنها لازالت تواجه العديد من العقبات والصعوبات، وقد جاءت هذه الصعوبات وفق نتائج الاستبيان وما أدل به مجموعة الخبراء والمختصين في الجانب السياحي، ومن بينها عدم التسهيل في فتح باب الاستثمار العقاري السياحي على الشاطئ، كذلك ضعف الأمن وقلة الأنشطة السياحية المائية، ونقص خدمات البنية التحتية وارتفاع أسعار وتكاليف المتوفر منها، بالإضافة إلى التلوث التي تتعرض له الشواطئ جراء القمامة ومخلفات البناء ونفايات بعض المصانع، مع غياب ونقص أماكن وضع القمامة وتجميعها والتخلص منها، علاوة

على وضعية الطريق الضيقة والمترهلة والمتصدعة في مسافات كثيرة منها، نتيجة لقدمها وتعرضها للظروف المناخية وملوحة مياه البحر، ويمكن أن نعرج على مشكلتين أساسيتين تواجه السياحة الشاطئية بالمنطقة:

– نقص أماكن الإقامة والضيافة:

تتوزع غالبية الفنادق وأماكن الإقامة بمدينة مصراتة في وسط المدينة أو المحلات المحيطة منها، مما يعنى أن هناك نقص كبير في المنشآت الفندقية ومراكز الضيافة على امتداد الشريط الساحلي أو المنطقة الشاطئية، حيث أن ما يميز مدينة مصراتة هو التجمعات السكانية والمراكز الحضارية بعيدة نوعا ما عن شاطئ البحر إلا في بعض أطرافها المحدودة كالفرع البلدي قصر أحمد ومنطقة الجزيرة، الأمر الذي أدى إلى عدم توفر الخدمات الفندقية في منطقة الدراسة، رغم توفر المؤهلات السياحية ووجود أماكن للاستثمار الفندقي وملائمة كافة الظروف المناسبة.

– نقص الاستثمار السياحي على الشاطئ:

يعتبر الاستثمار السياحي من أهم العقبات التي تواجه السياحة الشاطئية ببلدية مصراتة، باعتبار أن الاستثمار السياحي لم يحظى بأهمية خاصة من قبل السلطات المحلية أي المجلس البلدي وكذا الحال بالنسبة للقطاع الخاص، رغم وجود بعض البوادر إلا أن الاستثمار الفندقي وخدمات الضيافة لازالت تتعثر ولم تلق إي حوافز تشجيعية من طرف السلطات الحكومية، وعليه فإن جل الشواطئ الموجودة بالمنطقة تحتاج إلى توسع سياحي، والاستثمار السياحي يواجه العديد من المشاكل نسرد منها:

– الافتقار إلى وجود سياسة ناجعة تساهم في تحفيز واستقطاب المستثمرين في مناطق الجذب السياحي الشاطئي، الأمر الذي أدى بالمستثمرين الراغبين في الاستثمار في قطاع الخدمات الفندقية ووسائل الضيافة إلى الاستثمار في أماكن خارج نطاق التوسع السياحي.

– التأخر الواضح في القيام بعملية التهيئة وإعداد الخطط التنموية بمناطق التوسع السياحي الشاطئي.

– انتشار البناء العشوائي وغير الشرعي مع غياب أدوات التنفيذ وفرض القانون، ومنع التعديات والتجاوزات بمناطق التوسع السياحي الشاطئي.

3.10 المقترحات الواجب توفرها لتطوير السياحة الشاطئية:

اتضح من خلال استعراض واقع السياحة الشاطئية في منطقة الدراسة، وبناءاً على جملة المقترحات التي أوصى بها عدد من المختصين والمهتمين بالجانب السياحي، أن هناك مقومات ومغريات سياحية شاطئية وأنها غير مستغلة، ويمكن أن يؤسس عليها تنمية سياحية مستدامة تعمل على تغذية الاقتصاد المحلي بالبلدية، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل، والمقترحات التي واجب توفرها لأجل تطوير السياحة الشاطئية يمكن إيضاح بعضها:

– الشروع في وضع إستراتيجية طويلة الأمد للمحافظة على الشواطئ من المخلفات، ووضع رقابة مستمرة على نظافة الشواطئ ومعاقبة كل من يخالف.

– تنمية السياحة الشاطئية بمنطقة الدراسة مرهون بتطبيق مفهوم السياحة البيئية لكي نحافظ على المظهر الطبيعي للشاطئ، مع العلم بأن كل الإمكانات مواتية لنجاح هذا النوع من السياحة، لاسيما وأن الطلب الداخلي على السياحة الشاطئية في تزايد مستمر، علاوة على أن منطقة الدراسة تشهد استقطابً عالٍ للزوار والباحثين عن الترفيه والاستجمام والاصطياف من كافة مناطق البلاد.

4.10 طريق البحر والتنمية السياحية الشاطئية:

بالتأكيد أن هناك اتفاق تام حول أهمية الطرق في تفعيل وتطوير العمل السياحي، فالطرق تُعد عنصراً حيوياً ومؤثراً في تطور الجانب السياحي، نظرا لارتباطها المباشر في تسهيل عملية الوصول إلى الأماكن السياحية وتفعيل وتنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية بالمنطقة، وبالرغم من أن منطقة الدراسة تستحوذ على شاطئ بحري مميز، إلا أن رداءة طريق البحر الحالي حال دون استغلال هذا الشاطئ بالشكل المطلوب، مما انعكس سلباً على التنمية السياحية والاستثمار السياحي.

بناءً على نتائج الاستبيان، فقد وضعت مجموعة أسئلة تتمحور حول جملة من القضايا التي نرغب في معرفة رأي المستطلعين خاصة وأن عينة البحث شملت تحديداً ذوي الاختصاص ومن لهم اهتمامات بالجانب السياحي، وأول هذه الأسئلة يتعلق بمدى مساهمة القطاع الخاص في تطوير الطريق، وقد كانت ردودهم متفاوتة، ومن خلال الجدول رقم (1)، تبين أن نسبة 64% يؤيدون مشاركة القطاع الخاص في تحسين الطريق بل وفي تمويله، أما نسبة 24% ترى أن بناء وصيانة الطرق هي مسؤولية القطاع العام ويستحسن أن لا يتدخل القطاع الخاص في مثل هذه المشاريع، أما النسبة الباقية وهي 12% فكانت أرائهم تدور حول الموافقة بمشاركة القطاع الخاص ولكن بشرط المهنية والتخصص، أي أن للقطاع الخاص شرط أن يكون له باع طويل وخبرة تنفيذية وتخطيطية وأن يكون قد نفذ مشاريع مشابهة وكانت في المستوى المطلوب.

جدول رقم (1) مدى مساهمة القطاع الخاص في تطوير طريق البحر سياحياً.

م	البيـــــــــان	العدد	النسبة %
1	يؤيدون مشاركة القطاع الخاص	32	64
2	يعارضون مشاركة القطاع الخاص	12	24
3	يؤيدون مشاركة القطاع الخاص بشرط	6	12
المجموع		**50**	**%100**

المصدر: "الدراسة الميدانية" نتائج الاستبيان بتاريخ 2025/10/18.

أما عن المشروعات التي يمكن إقامتها على شاطئ البحر لأجل تطوير السياحة الشاطئية جدول رقم (2)، فقد كانت الردود باقتراح عدد من المشاريع التي يرى كل منهم أن تساهم بشكل كبير في تنشيط السياحة الشاطئية، فقد اقترح ما نسبته 42% إقامة منتجعات ومنتزهات سياحية، والبعض الأخر رأى أن إقامة الفنادق والملاعب الرياضية والمساحات الخضراء ستعمل على استقطاب الزوار والسياح وكانت نسبتهم 31%، أما نسبة 9% يرون أن تنفيذ مشروع الكورنيش ويصبح الشاطئ مفتوح للعامة لأجل السباحة والتنزه مع توفير خدمات المقاهي والمطاعم، أما النسبة الباقية وهي 12% فقد رأت أن يفتح باب الاستثمار للقطاع الخاص وتخصص الأراضي وفق شروط معينة تتعلق بنوع النشاط والمشاريع المسموح بإقامتها أو تنفيذها.

جدول رقم (2) المشروعات المقترح إقامتها على شاطئ البحر.

م	البيـــــــــان	العدد	النسبة %
1	إقامة منتجعات وقرى سياحية	21	42
2	إقامة الفنادق والملاعب الرياضية والمساحات الخضراء	14	28
3	إقامة كورنيش ومناطق مفتوحة للسباحة والتنزه	09	18
4	فسح المجال للقطاع الخاص واختيار المشاريع المناسبة	6	12

م	البيـــــــــــان	العدد	النسبة %
	المجموع	**50**	**%100**

المصدر: "الدراسة الميدانية" نتائج الاستبيان بتاريخ 2025/10/18.

فيما يتعلق بآراء المشاركين في الاستبيان حول تقييم طريق البحر الحالي ومدى مساهمته في الوصول إلى المعالم الشاطئية، وكذلك نوعية الطريق ومواصفاته وجودته، وأهم المشاكل التي يعاني منها الطريق بوضعه الحالي جدول رقم (3)، معظم الإجابات يعتبرون أن جودة الطريق في المستوى المتوسط، وأنه يعاني من العديد المشاكل جلها في التصميم ومساحة الطريق العرضية وجاءت نسبتهم حوالي 52%، أما نسبة 24% يرون أن الطريق جيدة وتحتاج إلى بعض الصيانة والتوسعة وإعادة الرصف وتقليل عدد المنعطفات، وفيهم من يرى أن الطريق سيئ ويحتاج إلى إعادة تصميم وصيانة وتعديل بعض مساراته وهم يشكلون نسبة 14%، والنسبة الباقية 10% ترى أن الطريق سيئ جداً ويستوجب إزالته وتنفيذ بديلاً عنه بمواصفات ومعايير حديثة تتماشى مع تطوير الواجهة البحرية للمدينة وخدمة السياحة الشاطئية.

جدول رقم (3) تقييم حالة طريق البحر والمشكلات التي تواجهه.

م	الحالة	العدد	النسبة %
1	مستوى جيد يحتاج إلى صيانة	12	24
2	مستوى متوسط إعادة تصميم وتوسعة	26	52
3	مستوى سيئ يحتاج لتصميم أخر وتعديل المسارات	7	14
4	مستوى سيئ جداً إزالة وإعادة تنفيذ بمعايير جديدة	5	10
	المجموع	**50**	**%100**

المصدر: "الدراسة الميدانية" نتائج الاستبيان بتاريخ 2025/10/18.

أما بخصوص الأثر السياحي جراء تحسين الطريق ودوره في تطوير التنمية السياحية الشاطئية جدول رقم (4)، فقد اجتمعت معظم الآراء حول أهمية هذا الطريق وما يمكن أن يؤديه في خدمة العمل السياحي ورواج السياحية الشاطئية، وعليه فقد كانت نسبة 40% يرون أن تحسين الطريق يعمل على تنشيط الاستثمار السياحي، ويرى البعض الأخر أن عملية صيانة وتحسين الطريق ينتج عنها زيادة عدد الزوار والسياح إلى المنطقة وشكلت نسبتهم 34%، أما بقية المشاركين فقد جاءت آرائهم حول أن تحسين الطريق وسهولة الوصول ستساهم بشكل كبير في زيادة مدة الإقامة وزيادة حجم الإنفاق ونسبتهم 24%.

جدول رقم (4) الأثر السياحي بعد تحسين الطريق ودوره في تطوير السياحية الشاطئية.

م	الأثر السياحي	العدد	النسبة %
1	تنشيط الاستثمار السياحي	20	40
2	زيادة عدد الزوار والسياح	17	34
3	زيادة مدة الإقامة وزيادة حجم الإنفاق	13	26
	المجموع	**50**	**%100**

المصدر: "الدراسة الميدانية" نتائج الاستبيان بتاريخ 2025/10/18.

11. مشروع طريق البحر المقترح:

يشغل الرأي العام بالمدينة هذه الفترة خبر انطلاق مشروع طريق البحر المقترح بعد أن أعلن المجلس البلدي الشروع في تنفيذه، والذي يبدأ من الفرع البلدي قصر أحمد شرقاً وحتى الفرع البلدي الدافنية (زريق) غرباً على طول الواجهة البحرية حيث يبلغ طوله 36 كم (الهيئة الوطنية لتخطيط العمراني– فرع مصراتة)، ويمثل هذا المشروع نقلة إستراتيجية ستعمل على تغيير الكثير في التنمية المكانية بالمدينة، وستنعكس بدورها على المواطن والحركة السياحية والعمرانية بالمنطقة، وسيجعل المشروع شاطئ البحر بامتداده مكان ينبض بالحياة والأمن والأمان بمرافقه السياحية والترفيهية والخدمية وخلق فرص عمل لجموع الشباب، كما يُنتظر منه أن يعمل كمحور تنمية جديد، وأن يحرر الواجهة البحرية للتطوير السياحي واتساع رقعة التوسع العمراني، بالإضافة إلى دوره الوظيفي في خلخلة الاختناقات المرورية وتسهيل "سهولة الوصول"إلى أجزاء هامة من المدينة، ومساهمته في تحريك عجلة التنمية في أماكن كانت راكدة على طول شاطئ البحر خريطة رقم (4).

خريطة رقم (4) موقع مشروع طريق البحر "الكورنيش".

المصدر: عمل الباحث استناداً إلى بيانات طريق البحر المقترح بالهيئة الوطنية لتخطيط العمراني– فرع مصراتة باستخدام برنامج ARCPRO 3.0.

1.11 الأثر المكاني والسياحي لطريق البحر:

لقد أصبح تقدم الدول وتطورها يُقاس بمدى التطور الحاصل في شبكة الطرق، وكلما كانت الطرق ممتدة إلى كافة أنحاء الإقليم أو المنطقة وتصل إلى أقصى نقطة فيه وتتجه نحو كافة الاتجاهات، كلما كانت هذه المنطقة ذا حضارة وتقدم وكفاءة إنتاجية واعتبارها منطقة متقدمة ومزدهرة، والإعداد السليم والتخطيط الصحيح لشبكة الطرق يُعد عامل مهم في التنمية السياحية، حيث يأخذ أولوية كبرى يفوق غيره من القطاعات الأخرى، ولما كان النقل السياحي من صميم التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، فإنه يجب أن يكون وثيق الصلة ببقية الخطط الموضوعة لسائر فروع النشاط السياحي ومتكاملاً مع الخطة العامة للتنمية السياحية، ومن الضروري كذلك التنسيق العالي بين التخطيط السياحي ومناطقه وتخطيط النقل السياحي، وعليه فإن من الواجب أن ينفرد التخطيط للنقل السياحي باهتمامات تنسجم مع طبيعة النشاط السياحي، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار وتوفير التمويل اللازم لمشروعات تنمية وتنفيذ شبكات الطرق والحفاظ عليها وصيانتها(المقرم، 2020)، وفي ذات السياق يجب تنويع المزايا والحوافز ومنح الإعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية في إنشاء الطرق وملحقاتها.

بدأ مخطط التطوير الشامل وتنمية مختلف المناطق الذي تنفذه الدولة، ينعكس على كافة القطاعات وتطوير الخدمات في مختلف مناطق بلدية مصراتة، ومن بين هذه المناطق تطوير الشريط الساحلي أو ما يعرف بطريق البحر الكورنيش، بعد وضعه على قائمة التطوير الحضاري والسياحي، لاستغلال المقومات الطبيعية والسياحية، التي تجذب أعداد كبيرة من المصطافين والسياح سنوياً، ضمن النهضة التنموية والسياحية التي تشهدها المنطقة (تقرير اللجنة الفنية، الهيئة الوطنية لتخطيط العمراني– فرع مصراتة).

وتشهد الفترة الحالية، البدء في تنفيذ أعمال إنشاء كورنيش المدينة بشكل حضاري وسياحي، إضافة إلى رصف وتطوير محاور رئيسية وشوارع داخلية بمختلف الأطوال، لتتماشى مقتضيات الكثافة السكانية وتخفيف الاختناقات المرورية ومواكبة المدن الحديثة، كما شهد العام الجاري، تنفيذ أعمال رفع كفاءة وتوسعة المدخل الشرقي والغربي وإقامة الكباري لكليهما، والرابط مع الطريق الدولي الساحلي طريق طرابلس – بنغازي، الذي تم الانتهاء من تطويره العام الماضي، بمواصفات عالمية، ويتكون من 10 حارات في كل اتجاه، بواقع 5 حارات رئيسية و4 حارات داعمة " طريق الخدمات والنقل الثقيل، ويجري حالياً تنفيذ المرحلة الأولى لإنشاء كورنيش طريق البحر بمواصفات حضارية وسياحية، وتوسعة طريق البحر ، وإنشاء أكثر من ممشى، وإزالة جميع المباني والإنشاءات التي تعيق رؤية البحر، ومن المقرر الانتهاء من جميع الأعمال خلال السنوات القادمة.

وتأتي أعمال تنفيذ طريق البحر الكورنيش ليتماشى مع التنمية الشاملة التي تشهدها البلدية، والمقومات السياحية والطبيعة والشواطئ الخلابة التي تتميز بها، وتنفذ أعمال التطوير الشامل طبقاً للمخططات التفصيلية، مع الحفاظ على البيئة الساحلية وحماية الشواطئ.

تتضمن مخططات إنشاء الكورنيش عمل مساحات خضراء، وأماكن مخصصة للانتظار والجلوس، وتوسعة الطريق ليصبح 4 حارات في كل اتجاه، وإنشاء مشروعات خدمية ترفيهية، تلاءم طبيعة الكورنيش مع منع حجب رؤية البحر، وإنشاء ممشى سياحي حضاري، ومقاهي ومطاعم على طراز ومستوى عالي، وتطوير المساحات الشاطئية والرملية، لخدمة حركة السياحة، حيث أن المدينة تستقبل أعداد كبيرة من السياح والمصطافين، وهذه الأعداد تزداد سنوياً بشكل مطرد (الهيئة الوطنية للتخطيط العمراني، مصراتة).

كما شهدت الأشهر الماضية، تنفيذ مشروعات خطة موازنة رصف شوارع مدينة مصراتة، وتنفيذ مشروعات الرصف في عدد من المناطق والأحياء السكنية، يذكر أن بلدية مصراتة ومنطقة الساحل الشمالي، تشهد خلال السنوات الأخيرة، طفرة كبيرة وغير مسبوقة في مختلف القطاعات، من خلال تنفيذ شبكة طرق كبيرة ومتشعبة، بمواصفات عالية على طول الساحل الشمالي، من سرت شرقاً وحتى مدينة طرابلس غرباً، والمحاور الأخرى التي تربط البلديات الأخرى.

تشهد بلدية مصراتة مشروعًا سياحيًا طموحًا يهدف إلى تحويل المنطقة إلى فضاء عصري يجمع بين الترفيه، الرياضة، والاسترخاء، مشروع كورنيش طريق البحر الذي يتم العمل عليه بخطوات مدروسة، يُعدّ واحدًا من المشاريع التنموية التي ينتظر أن تضفي حيوية جديدة على المنطقة، وتعزز من مكانتها كوجهة سياحية محلية وإقليمية (تنتون، 2025)، يعتمد المشروع على تصور حديث يمزج بين المرافق العصرية والمساحات الطبيعية، ليحافظ على الطابع البيئي لشاطئ البحر ويجعله أكثر جاذبية للزوار. ستُنشأ مسارات واسعة للمشاة وهواة الرياضة، مما يتيح للزوار الاستمتاع برياضة الجري أو المشي في بيئة هادئة ومريحة، كما سيتم تخصيص مسار خاص بالدراجات الهوائية، مجهز بمواقف حديثة، لتشجيع وسائل التنقل المستدامة، وعلى امتداد الكورنيش سيتم إنشاء مناطق خضراء مزروعة بالأشجار دائمة الخضرة والزهور الموسمية، لتكون متنفسًا طبيعياً يتيح للعائلات والزوار الاسترخاء بجوار مياه البحر المتلاطمة، وستتوفر أماكن مخصصة للقراءة والاستجمام، بالإضافة إلى مساحات للنزهات تحت الأشجار المظللة، مما يجعل الكورنيش وجهة مثالية للهروب من صخب الحياة اليومية.

لن يكون المشروع مجرد ممشى على الشاطئ، بل سيضم مرافق رياضية متنوعة، تشمل ملاعب مفتوحة لكافة الألعاب، بالإضافة إلى مناطق مخصصة للياقة البدنية في الهواء الطلق، مما سيوفر فضاءً مثاليًا لعشاق الرياضة، كما سيتم إنشاء مدينة ألعاب حديثة للأطفال مجهزة بألعاب آمنة ومبتكرة تضمن تجربة ممتعة للصغار، أما عشاق الفنون والثقافة، فسيكونون على موعد مع مسرح مفتوح للعروض الموسيقية والفنية، مما سيخلق فضاءً ترفيهيًا متكاملاً يحتضن مختلف الأنشطة الثقافية والمهرجانات المحلية، كما سيشمل المشروع رصيفًا للقوارب يتيح للزوار القيام بجولات سياحية في البحر، مما سيضيف لمسة من المتعة والمغامرة على التجربة.

إدراكًا لأهمية الجانب الاقتصادي، سيضم الكورنيش مطاعم ومقاهي مطلة على البحر، تقدم أطباقًا محلية وعالمية في أجواء هادئة وراقية، وستُقام أكشاك صغيرة لبيع المأكولات السريعة والمشروبات المنعشة، مما سيدعم الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل جديدة لسكان المنطقة، كما سيتم تجهيز الكورنيش بمواقف سيارات واسعة ومجانية إلى جانب حمامات عمومية حديثة تضمن راحة الزوار، كما ستتواجد نقاط إنقاذ وإسعافات أولية للحفاظ على سلامة المرتادين، مما يعكس الاهتمام بأدق التفاصيل لضمان تجربة ممتعة وآمنة للجميع.

من المتوقع أن يساهم المشروع في تعزيز السياحة الداخلية، من خلال استقطاب الزوار من مختلف أنحاء البلاد، خاصة أنه يربط بين الطبيعة والاستجمام في آنٍ واحد، كما سيوفر فرص عمل جديدة سواء في مجال السياحة أو الخدمات، مما سيدعم الاقتصاد المحلي ويحسن مستوى المعيشة في المنطقة، إلى جانب ذلك سيلعب المشروع دورًا بيئيًا مهمًا عبر إنشاء مساحات خضراء مستدامة، ما يساهم في الحفاظ على التوازن البيئي لشاطئ البحر. كما ستتم متابعة المشروع بآليات حديثة لضمان استدامته وصيانته الدورية بالشراكة مع السلطات المحلية والقطاع الخاص.

يعد كورنيش طريق البحر خطوة واعدة في مجال التنمية السياحية، حيث يهدف إلى خلق فضاء متكامل يجمع بين الراحة، الرياضة، والثقافة في بيئة طبيعية ساحرة، ومع انتهاء أشغال المشروع سيكون البحر المتوسط شاهدًا على نقطة تحول كبيرة في المنطقة، مما يجعلها واحدة من أبرز الوجهات السياحية في ليبيا.

صورة (1) رؤية مستقبلية لكورنيش طريق البحر.

12. النتائج:

توصل البحث للنتائج الآتية:

– تتمتع بلدية مصراتة بالعديد من الأماكن والمعالم السياحية، خاصة الشاطئية منها، وبالرغم من توفر هذه الإمكانيات التي تجعل المنطقة ذات جذب سياحي متطور، إلا أنها لم تستغل بشكل جيد، ويرجح أن السبب في ذلك هو غياب الفعالية الكافية في التوجه نحو سياسة تنموية سياحية متطورة.

– اعتماد بلدنا على الاقتصاد الريعي الذي يرتكز على النفط ومشتقاته، مما جعل الاهتمام بالقطاع السياحي محدود، وأثر ذلك في سياساتها التنموية، وبدوره يفسر قلة الاستثمارات المخصصة لقطاع السياحة ضمن مخططات التنمية على مستوى الدولة، وبالتأكيد انعكس ذلك على القطاع السياحي على منطقة الدراسة.

– ما يميز بلدية مصراتة نظام الطرق الدائرية والتي تحيط بخصر المدينة، وفي ذات السياق فهي – أي الطرق– تتميز بتنوع أصنافها وانتشارها وتوزيعها على مختلف مناطق البلدية، وما يعوزها هو تجديد طريق البحر نظرا لقدمه وضيقه وتعرضه للتصدعات وعدم ملائمته لحركة المرور الحالية.

– غياب الدور الحكومي في دعم وتفعيل قانون الاستثمار السياحي، الأمر الذي أدى إلى ضعف اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار السياحي وكذلك المستثمر الأجنبي، ويرجع السبب أيضا لعدم الاستثمار في القطاع السياحي من قبل المستثمرين المحليين إلى العديد من الأسباب منها: نقص التمويل وعدم مشاركة المصارف في منح القروض وصعوبة الحصول عليها.

– مشكلة التسجيل العقاري في توثيق الملكية الخاصة وتخصيص الأراضي الصالحة للاستثمار السياحي، خاصة وأن جل المنطقة تقع ضمن الملكية العامة.

13. التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تمت التوصية بالآتي:

– النظر بعين الاعتبار للمجال السياحي باعتباره مورد هام من الموارد الاقتصادية التي تساهم في تقوية القاعدة الاقتصادية للبلاد، والعمل على تهيئة المناخ التنظيمي والتشريعي والإداري، ويتأت ذلك عن طريق إقرار سياسة مشجعة يُراد منها النهوض بالقطاع السياحي وتنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على مصدر دخل واحد.

– دعم وتحفيز العمل السياحي من خلال إقامة المشاريع التنموية، وإعداد الخطط المستقبلية لاستغلال الموارد السياحية المتاحة لأجل تنميتها وتطويرها، بالإضافة إلى متابعة المشاريع المُقامة وتنفيذ المشاريع المقترحة، خاصة تلك التي لها علاقة بالمعالم السياحية الشاطئية.

– العمل على زيادة حجم المخصصات المالية لشبكة الطرق، مع الاعتماد على التقنيات الحديثة كنظم المعلومات الجغرافية (G.I.S) في تخطيط الطرق لتلبية المتطلبات السياحية، بالإضافة إلى توسعة طريق البحر وتجهيزه بالاحتياجات كالإنارة والإرشادات المرورية والسياحية ولوحات التنبيه.

– مشاركة القطاع الخاص واعتباره عنصراً أساسياً في التنمية، حيث أن التنمية السياحية في وقتنا الحالي تستوجب إدخال القطاع الخاص وخلق نوع من التوازن بين القطاعين العام والخاص، ومن تم يقوم كل قطاع بالمشاركة حسب دوره وإمكانياته المتاحة.

المراجع:

تقرير اللجنة الفنية، الهيئة الوطنية لتخطيط العمراني– فرع مصراتة، زيارة بتاريخ 2025/9/29.

تولميت، عبد الرزاق ومرازقة، عيسى (2018)، دور النقل السياحي وأهمية التخطيط في تطوير الصناعة السياحية، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد الثاني.

ربوح، حدة وجروة، بن حكيم وربوح، أم الخير (2017)، دور خدمات النقل البري والجوي في تنشيط وتنمية الحركة السياحية بولاية ورقله، بحث منشور، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السادس.

الزوكه، محمد خميس (2012)، صناعة السياحة من منظور جغرافي، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

سليمان جمعة تنتون، مدير الهيئة الوطنية للتخطيط العمراني – مصراتة، مقابلة شخصية بتاريخ 2025/9/25.

الشمري، حمود محمد والشبعان، أحمد محمد (2018)، تحديد وتقييم درجة جاذبية الأماكن السياحية في منطقة حائل، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني، العدد السابع.

عاشور، مصباح محمد (2016)، السياحة في منطقة مصراتة، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة طنطا.

عاشور، مصباح محمد (2020)، خصائص حركة السياحة الشاطئية ببلدية مصراتة، مجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، العدد 16، ديسمبر.

غرابي، نجلاء وآخرون (2022)، دور النقل في تنمية القطاع السياحي "حالة ولاية عنابه"، الملتقى الدولي "المدينة وعلاقتها بالسياحة: فرصة لتعزيز التنمية المحلية، الجزائر، 27 – 28 سبتمبر.

الغيطة، خديجة عبد السلام (2025)، دور شبكة الطرق في تنمية السياحة الأثرية في منطقة بني وليد، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، الجمعية الليبية لأبحاث التعليم والتعلم الإلكتروني، ليبيا، المجلد 3، العدد3.

مسعود، محمد كامل متولي (2006)، المُناخ وأثره على السياحة الخارجية في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة.

المقرم، محمد صالح (2020)، النقل البري وأثره في النمو السياحي بمدينة الزاوية، مجلة صدى الجامعة، العدد الأول.

وزارة الحكم المحلي بلدية مصراتة (2015)، حدود بلدية مصراتة وفروعها والمحلات التابعة لها.